القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

رئيس المجلس هنأ السلطتين بحلول الشهر الفضيل وأعلن الجلسة المقبلة في الثاني من رمضان

مجلس الأمة وافق على قانون البلدية في

الغانم : الجوعان أحد الرجال الذين شكلوا نموذجاً ومثالاً للسياسي المؤمن بقيم الحرية والاستقامة والنزاهة السياسية

العمير : الحكومة اتخذت كل الإجراءات بشأن مناقصة مشروع «مبنى الركاب 2» في مطار الكويت الدولي

عمر الرشيدي
ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية أمس على تعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 2005 في شان بلدية الكويت في المداولة الاولى بموافقة 30 عضوا ورفض عشرة أعضاء.

وقال وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري إن المشروع الحكومي بقانون بتعديل بعض أحكام قانون البلدية يهدف إلى فك التشابك في الاختصاصات بين بلدية الكويت والهيئات الاخرى وتعديل العقوبات المقررة للوائح البلدية وتنظيم المجلس البلدي.

وقال الكندري إنه منذ صدور القانون عام 2005 طرأت الكثير من التغيرات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية منها زيادة عدد السكان واستحداث مدن جديدة في طول البلاد وعرضها.

وأوضح الوزير الكندري أن أهم التعديلات في محاور القانون هي في تنظيم وتشكيل المجلس البلدي وعدد أعضائه وتنظيم شروط العضوية وتوزيع المناطق على الدوائر العشر التي تتطلب إضافتها إلى جداول الدوائر عبر جعلها تصدر بمرسوم يواكب التطور العمراني ويتلافى الجمود التشريعي للقانون.

ولفت إلى أن تعديل القانون يتناول أيضا تنظيم المجلس البلدي والأمانة العامة له والكيفية التي تتم فيها انعقاد جلسته الأولى وترشيح وانتخاب الرئيس ونائبه من خلو مقعد العضو وطريقة وكيفية شغله.

وقال الوزير الكندري إن القانون رفع سقف الحد الأدنى والأعلى للغرامة المقررة عن مخالفة لائحة البناء بأن جعلها لا تقل عن 1000 ولا تزيد عن 5000 دينار كويتي مع ازالة المخالفة لكل متر دينار واحد اضافة الى غرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد عن 10 الاف دينار مع ازالة المخالفة لكل متر بناء مخالف للمباني الاستثمارية والتجارية والصناعية والحرفية.

واضاف ان القانون استحدث حكما صريحا يجيز للبلدية إزالة المخالفات على نفقة المالك في حال تراخيه عن إزالة المخالفة إضافة إلى رفع سقف الحد الأدنى والأعلى للغرامة التهديدية.

من جانبه أكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل ان فترة الانتظار التي تخصص خلالها قسائم للمواطنين لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تقديم الطلب الاسكاني.

وقال ابل ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية وصلت في طلبات تخصيص القسائم للمواطنين الى تاريخ 31 ديسمبر عام 2010.

وأوضح ان المؤسسة لديها 11 الف قسيمة ستخصصها للمواطنين ابتداء من شهر اغسطس المقبل وحتى ابريل من العام المقبل.

الوزير العمير متحدثاً خلال الجلسة

الوزير الكندري يرد على مداخلات النواب

الفقيد الجوعان كان نعم السياسي والبرلماني المخلص الذي حافظ على مصالح الوطن وذاد عن أمواله العامة

في حال اكتشاف أي خلل بأي مرحلة من مراحل المشروع من قبل الشركة فإننا لم نرتبط ولم نوقع أي عقد

من جهته أكد وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير أن الحكومة اتخذت كل الإجراءات الرسمية بشأن مناقصة مشروع (مبنى الركاب رقم 2) في مطار الكويت الدولي.

وقال العمير أن ديوان المحاسبة اعترض على السعر المقدم من قبل إحدى الشركات التي رست عليها المناقصة وتم الاحتكام إلى مجلس الوزراء بعد استدعاء فريقي ديوان المحاسبة ووزارة الأشغال العامة لافتا إلى أن مجلس الوزراء حسم الأمر لمصلحة رأي وزارة الأشغال في هذا الشأن.

وشدد على «عدم السماح لشركة متعثرة أن تقوم بإجراء مشروع يتعلق بوزارة الأشغال العامة» مؤكدا متابعة المشروع «خطوة بخطوة».

من جانب آخر أبن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم النائب السابق حمد الجوعان «أحد الرجال الذين شكلوا نموذجا ومثالا للسياسي المؤمن بقيم الحرية والاستقامة والنزاهة السياسية».

وقال الغانم إن «الفقيد الجوعان كان بحق أحد الفرسان الذين صالوا وجالوا في ميادين العمل البرلماني المميز مسطرا أروع الأمثلة عن هؤلاء الذين يضعون الله والوطن ومصالح العباد نصب أعينهم في كل عمل يقومون به».

من جهتها أبنت الحكومة على لسان وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير الفقيد الجوعان «الذي كان نعم السياسي والبرلماني المخلص والذي حافظ على مصالح الوطن وذاد عن أمواله العامة».

ورفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة على ان تعقد بتاريخ السابع من يونيو المقبل في تمام الساعة 12 ظهرا.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة 9:14 ،وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء واعتذر عن عدم حضور جلسة اليوم كل من:

سمو رئيس مجلس الوزراء،وزير الخارجية، وزير الدفاع ،وزير الداخلية،وزير المالية ،وزير الصحة ،خليل الصالح ،سلطان الفيصم،طلال الجلال ،عبد الله التميمي .

الرئيس الغانم ينعي النائب الراحل حمد الجوعان:رحل قبل أيام الرجل النزيه العم حمد الجوعان المناضل في وجه الفساد منذ ان اصابته رصاصات الغدر والخسة،ونتقدم لأسرته وللكويت بتعازينا.

روضان الروضان يطالب الحكومة بان يطلق اسم مبنى التأمينات الاجتماعية باسم الراحل حمد الجوعان .

عبد الله الطريجي :حمد الجوعان تصدي الى سراق المال العام الذين سرقوا الكويت ايام الاحتلال وعلينا ان نتعقبهم ولا نتركهم ونتصدي لكل من يحاول التعدي علي المال العام .

أحمد لاري:حمد الجوعان استطاع ان يعطي نموذجا صادقا في العمل الحكومي وهو التامينات الاجتماعية واضم صوتي الي صوت الاخ روضان باطلاق اسم المرحوم حمد الجوعان علي مبني التأمينات الاجتماعية الحالي ..وسراق المال العام سيذكرهم التاريخ بكل سوء بينما سيذكر التاريخ المرحوم حمد الجوعان بكل فخر .

حمدان العازمي :حمد الجوعان كان من اشد المدافعين عن المال العام ومحاربة الفساد واضم صوتي لصوت باقي النواب المطالبين باطلاق اسم حمد الجوعان علي مبني التأمينات الاجتماعية .

فيصل الدويسان :حمد الجوعان عمود من اعمده العمل السياسي البرلماني الذي تعرض لرصاصات الغدر من المفسدين الذين لم يتحملوا الاجراءات ضد فسادهم ..وكنت اتمني ان يكون في حفل افتتاح مبني صباح الاحمد بمجلس الامة بالامس ،زاوية لتكريم البرلمانيين الراحلين وان تعد قناة المجلس برامج وثائقية عن حياتهم ،واستغرب تحسس بعض النواب من مثل هكذا اجراء لتكريم البرلمانيين السابقين .

الحكومة علي لسان الوزير علي العمير :الحكومة تشاطر المجلس العزاء في الراحل حمد الجوعان الذي مارس دوره ولم تثل من اصراره رصاصات الغدر ..وانجازاته تعد نجوما ساطعة في سماء الوطن عبر قوانين التأمينات واستقلال القضاء والتأمينات الاجتماعية .

عبدالله المعيوف: الراحل الجوعان تصدر محاربة الفساد.. وأحد أنواع الفساد التي أوجه 25 سؤالا الى الوزير الصانع ولم تات الاجابة.

عادل الخرافي: لو قدم كل مواطن ماقدمه الراحل الجوعان لكانت الكويت أفضل الدول ونطلب من أمانة المجلس إصدار كتاب لسيرته.

مبارك الخرينج: نشاطر

ليس لدينا مانع للذهاب إلى أبعد مدى لإثبات الحقائق بكل شفافية وعند الانتهاء من التحقيق سنوافيكم بكل شيء

العلي : وزير المالية شكل لجنة محايدة من خارج الحكومة للتحقيق في تجاوزات شركة بروجاكس

نتحفظ على بعض مواد القانون وسنصوت عليه بمداولته الأولى ونرجئ الثانية إلى ما بعد التباحث

القانون رفع سقف الحد الأدنى والأعلى للغرامة المقررة في مخالفة البناء إلى 5 آلاف دينار مع إزالة المخالفة

مشادة كلامية بين ماجد موسى وحمدان العازمي

مشاورات